

أثر راتب الزوجة الموظفة في الحياة الزوجية دراسة فقهية

الدكتور/ عبد العزيز بن محمد بن عثمان الريش

قسم الثقافة الإسلامية — كلية التربية

جامعة الملك سعود

المقدمة :

الحمد لله الذي هدانا للإسلام وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، نشكره - سبحانه - ونثني عليه بما هو أهله على ما أعطانا من نعمه الظاهرة والباطنة .
ونصلي ونسلم على معلم الأمة وهادي البشرية نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :
فهذا بحث في " أثر راتب الزوجة الموظفة في الحياة الزوجية - دراسة فقهية " .

هداني الله - سبحانه وتعالى - لاختيار موضوعه ، ثم يسر لي بحثه ، فله الشكر والثناء على الإعانة ، سائلاً المولى التوفيق والسداد والإخلاص .

أهمية الموضوع وسبب اختياره :

لا يخفى على أحد أهمية هذا الموضوع لتعلقه بقطاع كبير من الناس في وقتنا المعاصر ، فهو يتعلق بالزوجة العاملة وزوجها ، ويدرس مواضيع مهمة جداً في حياة الزوجين من هذا الصنف : الخروج للعمل ، راتب الزوجة ، هل تملكه ؟ تصرفها في مالها ، علاقة هذه الأمور بالحقوق الزوجية وخاصة النفقة الواجبة على الزوج لزوجته وأولاده ، وهل يختل هذا الواجب مع وجود راتب للزوجة؟ وكذلك شروط خروج المرأة للعمل للمرأة .. وغير ذلك.

وندرك إدراكاً جيداً أن هذه الأمور متداخلة ومتشابكة وحساسة ، وتكثر حولها وجهات النظر المختلفة - بين الزوجين - التي ربما وصلت إلى الاختلاف والستراع مما يسبب زعزعة استقرار الأسرة ، وربما وصل إلى حالة متردية نحو الافتراق وعدم الائتلاف ومن ثم الطلاق الذي أصبح واقعاً مرّاً ، ووصل إلى نسب عالية في المجتمعات الإسلامية اليوم ، فالاختلاف حول راتب الزوجة

وخروجها للعمل ، وتأثر ذلك بأداء الحقوق الزوجية على وجهها الصحيح ،
يمثل-اليوم- أحد الأسباب الرئيسة للطلاق ، هذا فضلاً عن الآثار السلبية على
تربية الأولاد ، واستقرار الأسرة وغير ذلك .

هذا أحد الوجوه لأهمية الموضوع وربما يظهر بوجوه أخرى مغايرة للوجه
الأول ؛ من أهمها : معاناة بعض النساء من تأخرهن في الزواج بسبب طمع
الولي في مرتبتها ، فيؤخر زواجها ويرد الأكفاء بسبب ذلك ، وقد لا تدرك
البنت ذلك إلا بعد فوات الأوان ، فمعرفة أحكام هذا البحث - سواء قبل
زواجها أو بعده- مهمة جداً لتدرك أن الإسلام قد أكرمها وكفل لها حقوقها ،
فلا يكون مرتبتها عائقاً دون زواجها .

كذلك معرفة الحكم الشرعي لهذه المواضيع، سواء للمحتاج إليها ممن تنطبق
عليه هذه الحالات، أو من غيرهم تجعل المسلم يسير على المنهج الصحيح الذي
رسمه له الإسلام .

فلما رأيته بهذه الأهمية ، وأنه بحاجة إلى دراسة ، ولم أطلع - حسب
علمي - على دراسة جامعة قامت بذلك ، توكلت على الله واستعنت به ،
وكتبت في هذا الموضوع .

منهجي في البحث :

اجتهدت في مسائله الخلافية في الرجوع إلى مصادر المذاهب المعتمدة في كل
مذهب حتى يكون موثقاً وفق المنهج الصحيح للبحث العلمي ، وفي عرض أدلة
كل قول مع المناقشة للأدلة التي تحتاج إلى مناقشة في الترجيح بين الأقوال ؛ بناء
على ما توصلت إليه بعد دراسة المسألة وفهم أدلتها ، وحينما يرد حديث عن
النبي ﷺ فإن كان الحديث خرج البخاري ومسلم ، فأكتفي بالعزو إليهما ؛

لأنّ منّا خرجاه أصبح شيء بعد كتاب الله ، أما إذا كان الحديث قد أخرجه أحدهما فإني لا أقتصر على عزوه إليه ، بل أضيف إليه من أخرجه من أصحاب السنن الأربعة أو موطأ الإمام مالك أو مسند الإمام أحمد أو غيرهما - عليهم رحمة الله أجمعين-.

وإذا كان الحديث غير مخرج في الصحيحين أو في أحدهما ، فإني أحاول أن أوضح ما ذكره العلماء من أهل الاختصاص في درجته وما يوجد فيه إن كان من العلل ، وقد قمت بترجمة الأعلام غير المشهورين فقط ولم أترجم للمشهورين خشية الإطالة .

خطة البحث :

أما الخطة التي وضعتها وسرت عليها ، فإنها تتكون من مقدمة وستة مباحث وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع .

أما المقدمة : فبينت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياره ، والمنهج الذي سرت عليه في البحث ، والخطة التي وضعتها وسرت عليها .

المبحث الأول : مكانة المرأة في الإسلام .

المبحث الثاني : الأصل في وظيفة المرأة أن تكون في البيت .

المبحث الثالث : شروط عمل المرأة في الإسلام .

المبحث الرابع : هل تملك الزوجة راتبها إذا كانت عاملة ؟

المبحث الخامس : تصرف الزوجة في مالها ، هل يحتاج إلى إذن الزوج ؟

المبحث السادس : حالات خروج الزوجة للعمل ، وعلاقته بالحقوق الزوجية وآثاره.

اشتمل على أربع حالات :

الحالة الأولى : التراضي بين الزوجين .

الحالة الثانية : إذا أذن الزوج بخروج الزوجة للعمل واشترط عليها أن تقوم بالنفقة على نفسها أو على أولادها ، أو على نفسها وأولادها ، أو على زوجها أن تعطيه من مرتبها ، ولم توافق الزوجة على هذه الشروط .

الحالة الثالثة : إذا خرجت الزوجة للعمل بدون إذن الزوج .

الحالة الرابعة : اشتراط أحد الزوجين على الآخر خروج الزوجة أو عدم خروجها للعمل ، ويتضمن ذلك صورتين :

الصورة الأولى : إذا اشترطت الزوجة على زوجها في العقد الخروج للعمل أو استمرارها فيه ، ونحو ذلك .

الصورة الثانية : إذا اشترط الزوج على زوجته في العقد عدم خروجها للعمل أو عدم استمرارها فيه ، ونحو ذلك .

وأخيراً وقفة وتنبية، ثم الخاتمة التي فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

المبحث الأول : مكانة المرأة في الإسلام :

لا شك أن الإسلام قد عزز من مكانة المرأة ورفع من شأنها ، وقدرها وأوجد لها العزة والكرامة التي افتقدتها في الجاهلية قبل الإسلام، وفي النظم غير الإسلامية الآن ، ومكانة المرأة المسلمة في المجتمع الإسلامي مكانة عالية ، تحفظ لها كرامتها وإنسانيتها ، وتصون عفافها ، وتحفظ لها حقوقها ، ومظاهر هذا التكريم كثيرة ومختلفة نذكر طرفاً منها :

من ذلك : أن الإسلام يقرر أن المرأة خلقت من الرجل ، وأن خلق المرأة نعمة ينبغي أن يحمد الرجال ربهم على إيجادها ، قال الله تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ^(١).

وقال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ آتِقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ^(٢).

كما أن المرأة في الإسلام كالرجل من حيث التكاليف الشرعية ، قال تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَتَتْهُ ۖ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ۖ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ ^(٣).

(١) سورة الروم : ٢١ .

(٢) سورة النساء : ١ .

(٣) سورة غافر : ٤٠ .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّاتِمِينَ وَالصَّاتِمَاتِ وَالْحَفِظِينَ وَالْحَفِظَاتِ فُرُوجَهُمْ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (١) .

كما أن التناصر في المجتمع الإسلامي والقيام بالأعباء الاجتماعية يشمل الرجال والنساء ، قال تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (٢) .

كما أن إيذاء المؤمنات في المجتمع الإسلامي كإيذاء المؤمنين ، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ أَحْتَمَلُوا بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ (٣) .

ولما كانت المرأة المسلمة عماد المجتمع الإسلامي وأحد أركانه ، فإن الإسلام لم يغفل حقها من التكريم والاحترام ؛ أمًّا وزوجة وابنة وأختاً (٤) .

فالأم تسبق الأب بثلاث مراحل في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- حينما جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : " يا رسول الله ، من أحق الناس بحسن

(١) سورة الأحزاب : ٣٥ .

(٢) سورة التوبة : ٧١ .

(٣) سورة الأحزاب : ٥٨ .

(٤) انظر : عمل المرأة وموقف الإسلام منه . عبد الرب نواب الدين ص ٢٣ .

صحابتي؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك ، قال : ثم من ؟ قال : أبوك " متفق عليه ^(١) .

بل إن الإسلام قد جعل الجنة تحت أقدام الأمهات ، عن معاوية بن جاهمة أن جاهمة - رضي الله عنه - أتى رسول الله ﷺ فقال : " يا رسول الله ، أردت أن أغزو ، وقد جئت أستشيرك ، فقال : " هل لك من أم ؟ " قال : نعم ، قال : " فالزمها فإن الجنة تحت رجلها " ^(٢) .

وإذا كانت زوجة فهي موضع التكریم والاحترام والتقدير ^(٣) ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : " خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلي ، وإذا مات صاحبكم فدعوه " ^(٤) .

(١) صحيح البخاري : كتاب الأدب ، باب : من أحق الناس بحسن الصحبة ٦٨/٧ ، صحيح مسلم : كتاب البر والصلة ، باب : بر الوالدين (ح ٥٤٨) ٣/١٩٧٤ .

(٢) أخرجه النسائي في سننه ، كتاب الجهاد ، باب : الرخصة في التحلف لمن له والدة ١١/٦ ، وابن ماجه في سننه " بلفظ مختلف " في كتاب الجهاد ، باب : الرجل يغزو وله أبوان (ح ٢٧٨١) ٢/٩٢٩ ، والحاكم في المستدرک ١٠٤/٢ ، وقال : " صحيح الإسناد ولم يخرجاه " ، ووافقه الذهبي في التلخيص ، وقال الألباني في إرواء الغلیل ٢١/٥ : " كذا قال ، وطلحة بن عبد الله لم يوثقه غير ابن حبان ، لكن روى عن جماعة ، فهو حسن الحديث - إن شاء الله - وفي التقريب مقبول " اهـ - وصحح الألباني الحديث في سنن ابن ماجه باختصار السند ١٢٥/٢ ، ومعاوية بن جاهمة ، بالجيم ابن العباس بن مرداس السلمي ، لأبيه وجده صحبة ، وقيل : إن له هو صحبة . تقريب التهذيب رقم ٦٧٤٩ ، ص ٥٣٧ .

(٣) ينظر : مجال عمل المرأة في الإسلام د. محمد بن أحمد الصالح ، مطبوع في مجلة البحوث الإسلامية ، العدد السابع عشر ، ص ١٤٤ .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه : كتاب المناقب ، باب : فضل أزواج النبي ﷺ (ح ٣٨٩٥) ٥/٧٠٩ ، وابن حبان في صحيحه انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١/٣٣٠ ، قال الترمذي : " حديث حسن غريب صحيح " ، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (ح ٢٨٥) ١/٥١٣ : " .

وكذلك هي مكرمة معززة أختاً أو ابنةً أو رحماً فوصلها وصل للرحمن ، وإحسان تربيتها وإكرامها وقاء من النار وطريق إلى الجنة ^(١) .
 عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : " من ابتلي من هذه البنات بشيء ، فأحسن إليهن ، كن له ستراً من النار " متفق عليه ^(٢) .
 وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : " استوصوا بالنساء خيراً " متفق عليه ^(٣) .

ولنا بعد ذلك أن نفتخر بهذا المستوى الرفيع من التكرم والعزة والمكانة العالية للمرأة في الإسلام ونجزم " أن المرأة في رحلتها عبر التاريخ لم تحظ من العناية والتكريم وسمو المكانة بالقدر الذي كرمها به الإسلام " ^(٤) ، ويأتي هذا التكريم والاحترام والتقدير بعدما كانت في الجاهلية قبل الإسلام في وضع سيء من الامتهان والاحتقار والانحطاط ، وكيفينا للتعبير عن ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ ۚ أَيَمْسِكُهَا عَلَىٰ هُونٍ ۖ أَمَرِيدُسُهَا فِي التَّرَابِ ۚ ۚ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ ^(٥) .

= وإسناده صحيح على شرط الشيخين " اهـ ، وقوله في آخر الحديث : " وإذا مات صاحبكم

فدعوه " يعني لا تذكروه إلا بخير ، انظر : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٣٣١/١ .

(١) ينظر : مجال عمل المرأة في الإسلام ، د. محمد بن أحمد الصالح ، ص ١٤٥ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الزكاة ، باب : اتقوا النار ولو بشق تمرة ١١٤/٢ ، ومسلم

في صحيحه : كتاب البر والصلة ، باب : فضل الإحسان إلى البنات (ح ٢٦٢٩) ٢٠٢٧/٣ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ " استوصوا بالنساء " في كتاب الأنبياء ، باب : قول الله تعالى

: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة) ١٠١/٤ ، ومسلم في صحيحه واللفظ

له في كتاب الرضاع ، باب : الوصية بالنساء (ح ١٤٦٨) ، ١٠٩١/٢ .

(٤) عمل المرأة وموقف الإسلام منه ص ٢٥ .

(٥) سورة النحل : ٥٨ ، ٥٩ .

هذا في الجاهلية ، أما وضع المرأة في المجتمعات غير الإسلامية اليوم -سواءً غربية أو شرقية ، أو من اقتضى أثرهم ودعا بدعوتهم في المجتمعات الإسلامية - فهو وضع لا يقل عنها في الجاهلية إن لم يكن أسوأ ، فهي وسيلة إغراء ، وألعوبة بيد العابثين والذئاب الجائعة التي تريدها قضاء وطر فحسب ، دون حدود وضوابط حتى إذا نهشوها ومزقوا كرامتها ، رموها في آخر الصفوف بلا رحمة ولا عطف ولا حنان ، فضاعت المرأة وتمزقت الأسرة ، وتبدد حلم السعادة الزائف الذي كانت تحلم به وتتمناه.

حتى إذا استيقظت على ذلك بعد نوم طويل بدأت الآن المرأة الغربية بالمناداة بتكريمها ورفع كرامتها ، ولا يمكن ذلك إلا بالرجوع إلى الإسلام الذي كرم المرأة ورفع من مكانتها ، وتطبيق الحدود والضوابط التي جاء بها الإسلام في كل ما يتعلق بالمرأة .

ولا يمكن ذلك إلا بعرض الإسلام عرضاً صحيحاً على غير المسلمين ، وإزالة الشبهات والتشكيك والصورة المشوهة في وسائل الإعلام الغربية، وهذه مسؤولية كل مسلم ، خاصة في وقتنا الذي تطورت فيه وسائل الإعلام المختلفة مما أوجد إمكانيات كبيرة لا حدود لها ، لها دور كبير ومؤثر إذا تحملنا مسؤولياتنا وأدينا أدوارنا المناطة بنا على أكمل وجه .

المبحث الثاني : الأصل في وظيفة المرأة أن تكون في البيت :

"القرار في بيت الزوجية من حقوق الزوج على زوجته ؛ لأنها القائمة بشؤونه ، المحافظة على ما فيه ، والتوزيع الطبيعي في الوجود يقتضي أن يكون عمل الرجل في الخارج وعمل المرأة في الداخل ، وكل من قال غير ذلك فقد خالف الفطرة ، وطبيعة الوجود الإنساني" (١).

"كل ذلك حرصاً من الإسلام على أن تبقى المرأة في مكانها الطبيعي "البيت" لا تبرحه تكريماً لها وتقديراً لرسالتها في الحياة ، وصوناً لها من الابتذال في زحمة الحياة ومتاهات البحث عن مصدر للرزق ، لكن قد لا يتيسر للمرأة من يقوم بإعالتها أو تضطرها بعض الظروف إلى العمل مع وجود العائل حينئذ يكون الخروج من البيت ضرورة لا بد منها ، وقد راعى الإسلام هذه الضرورات ، فأباح لذلك خروجها من البيت ، والبحث عن مصدر للرزق تقضي به حاجتها وتسد عوزها ، على أن يكون في مجال الأعمال المشروعة التي لا تتنافى مع طبيعتها وأن تؤديه وهي في وقار وحشمة ، وفي صورة بعيدة عن مظان الفتنة وأن لا يكون من شأن هذا العمل أن يؤدي إلى ضرر اجتماعي أو خلقي ، أو يعوقها عن أداء واجباتها الأخرى نحو زوجها وأولادها وبيتها ، ويكلفها ما لا تطيقه ، ولا تخرج في زيتها وزينتها ، وستر أعضاء جسمها ، واختلاطها بغيرها أثناء أدائها لعملها في الخارج ، عما سنته الشريعة الإسلامية في هذه الشؤون " (٢). على ما سنوضحه بالتفصيل في شروط عمل المرأة في المبحث التالي .

(١) محاضرات في عقد الزواج وآثاره ، محمد أبو زهرة ص ٢٢٢ ، وانظر : حقوق المرأة في الإسلام ، محمد عرفة ، ص ١٤٠ .

(٢) حقوق الإنسان في الإسلام ، علي عبد الواحد وافي ص ٢٥ ، وانظر : حقوق المرأة في الإسلام ، محمد عرفة ص ١٤٠ .

المبحث الثالث : شروط عمل المرأة في الإسلام :

انطلاقاً من مبدأ التكريم الذي تميزت به المرأة المسلمة في الإسلام ، فإن مجال خروجها للعمل محدد بحدود ، وله ضوابط محددة لا يجوز لها أن تخرج إلى العمل إلا إذا تحققت تلك الشروط ، وهذه الشروط ليست قيوداً تعسفية للحد من حريتها وانطلاقها، كما يعبر بذلك دعاة الحرية الزائفة اليوم .

إنما هي ضوابط لتحفظ للمرأة كرامتها وعزتها وإنسانيتها ، يتضح ذلك من منهج الإسلام في التوازن بين العمل والإنفاق على المرأة .
فالإسلام له منهج فريد " لا يجاريه أو يدانيه أحد " في مبدأ النفقة على المرأة ومن هو الموكل به والمسؤول عنه .

" فالبنت أو الزوجة أو المرأة بوجه عام لا يصح أن تكلف بالعمل لتنفق على نفسها ، بل على أبيها أو زوجها أو أخيها - مثلاً - أن يقوموا بالإنفاق عليها لتتفرغ لحياة الزوجية والأمومة ، وآثار ذلك جليلة واضحة في انتظام شؤون البيت، والإشراف على تربية الأولاد ، وصيانة المرأة من عبث الرجال وإغرائهم وكيدهم لتظل لها سمعتها الكريمة في المجتمع " (١).

قال تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ الآية (٢).

أما منهج الغرب في التعامل مع ذلك فيختلف اختلافاً كبيراً عن الإسلام "فالبنت هناك متى بلغت سنّاً معينة ؛ وهو في الغالب سبعة عشر عاماً ، لا يجب

(١) المرأة بين الفقه والقانون ، الدكتور : مصطفى السباعي ص ١٧١ .

(٢) سورة النساء : ٣٤ .

على أبيها أو أقربائها الإنفاق عليها ، بل يجب عليها أن تفتش عن عمل لها تعيش منه ، فإذا تزوجت كان عليها أن تسهم مع زوجها في نفقات البيت والأولاد ، فإذا شاخت - وكانت لا تزال قادرة على الكسب - وجب عليها أن تستمر في العمل لكسب قوتها ، ولو كان زوجها أو ابنها من أغنى الناس .
وآثار هذا المنهج واضحة للعيان بأدلته الواقعية ، والتي فيها صرخات المرأة الغربية اليوم " ^(١) ، منادية بالتخلي عن ذلك والعودة إلى البيت لتأدية أدوارها الحقيقية التي تخلت عنها نتيجة لهذا المنهج الذي لا يتوافق مع تكوينها وفطرتها وخلقتها .

لذا جاءت حكمة الإسلام العظيمة في تنظيم خروج المرأة للعمل وفق الشروط والضوابط المحددة تكريماً ورفعة وعزة للمرأة المسلمة ، وسأعرض في هذا المبحث أهم تلك الشروط والضوابط التي وضعها الإسلام لخروج المرأة للعمل.

الشرط الأول : إذن الولي :

لا تخرج المرأة للعمل أو لغيره إلا بإذن وليها ، والمعروف أن الولي هو والدها أو من ينوب منابه عند فقدده ، أو الزوج إذا كانت متزوجة .
ولقد اتفق الفقهاء الأربعة على أنه لا يجوز للزوجة أن تخرج من بيتها إلا بإذن زوجها ^(٢) ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ

(١) المرأة بين الفقه والقانون ص ١٧١ .

(٢) ينظر : بدائع الصنائع ٣٣١/٢ ، قوانين الأحكام الشرعية ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ، مواهب الجليل ٤ / ١٨٧ ، ١٨٨ ، المجموع "التكملة الثانية" ٤١١/١٦ ، المغني ٢٢٤/١٠ على أن للفقهاء تفصيلات في هذا الموضوع ليس هذا مكان بسطها.

الْجَهْلِيَّةِ الْأُولَى ﴿^(١)﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ
وُجْدِكُمْ ﴾ الآية ^(٢) .

قال الكاساني: " الأمر بالإسكان نهي عن الخروج والبروز والإخراج ؛ إذ
الأمر بالفعل نهي عن ضده " ^(٣) اهـ .

الشرط الثاني : أمن الفتنة :

فلا يعرضها خروجها عموماً وللعمل خصوصاً للفتنة ، أو يعرض الرجال
أيضاً للفتنة .

وذلك بأن يكون المكان التي تريد أن تخرج إليه للعمل أو لغيره خالياً من
الاختلاط والخلوة بالأجنبي ؛ لأن الاختلاط والخلوة بالأجنبي قد حذرنا منه
النبي ﷺ بقوله : " إياكم والدخول على النساء ، فقال رجل من الأنصار : يا
رسول الله أفرأيت الحمى ؟ قال : الحمى الموت " متفق عليه ^(٤) .

وذلك لما ينتج عن ذلك من الآثار السيئة في النفوس والأخلاق ، بل من
الفساد في الأعراض ^(٥) .

الشرط الثالث : أن تكون هيئتها حين الخروج وفق الهيئة الشرعية ؛ من

(١) سورة الأحزاب : ٣٣ .

(٢) سورة الطلاق : ٦ .

(٣) بدائع الصنائع ٣/٣٣١ ، وانظر : الحقوق الزوجية في الإسلام ، الحميدي بن صالح الحميدي ، ص
٤٦ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب النكاح ، باب : لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم ١٥٩/٦ ،
ومسلم في صحيحه : كتاب السلام ، باب : تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها (ح ٢١٧٢) ٢/
١٧١١ ، وقوله في الحديث " الحمى " أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج كابن العم ونحوه .

(٥) ينظر : ماذا عن المرأة ؟ الدكتور نور الدين عتر ص ١٣٨ .

الاحتشام ولبس الحجاب الشرعي الصحيح :

فإذا وجدت المحرمات في ملبسها أو في إظهار مفاتنها كالترج ، أو إظهار الزينة في الملبس أو الجسد أو السفور أو التعطر فيحرم عليها حينئذ الخروج سواء للعمل أو لغيره .

فليس العمل ميداناً لإبراز المفاتن ، أو عرض الأزياء ، إنما هو مجال خدمة للأمة ووسيلة لتحصيل الرزق الحلال لمن اضطررها ظروفها إلى ذلك ^(١) بضوابطه الشرعية ، قال ﷺ : " صنفان من أهل النار لم أرهما : قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة ، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا " ^(٢).

الشرط الرابع : ألا يكون عمل المرأة صارفاً لها عن مهمتها الأصلية ^(٣) : ومهمتها الأصلية أن تكون " زوجة " وأن تكون " أمًا " ^(٤) ، فتقوم بواجباتها

(١) ماذا عن المرأة ص ١٣٩ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب اللباس والزينة ، باب : النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات (ح ٢١٢٨) ٢/ ١٦٨٠ ، وأحمد في المسند ٢/ ٣٥٥-٣٥٦ ، ٤٤٠ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٢٣٤ .

وقوله في الحديث : " ونساء كاسيات عاريات ... إلخ " قال النووي - رحمه الله - في شرحه لصحيح مسلم ١٤/ ١١٠ : " قيل : معناه كاسيات من نعمة الله ، عاريات من شكرها ، وقيل معناه : تستر بعض بدنها وتكشف بعضه إظهاراً بجلالها ونحوه ، وقيل معناه : تلبس ثوباً رقيقاً يصف لون بدنها ، وأما مائلات ، فقيل معناه : عن طاعة الله وما يلزمهن حفظه ، مميلات أي : يعلمن غيرهن فعلهن المذموم ، وقيل : مائلات : يمشطن المشطة المائلة وهي مشطة البغايا ، مميلات : يمشطن غيرهن تلك المشطة ومعنى رؤوسهن كأسنمة البخت : أن يكبرنها ويعظمنها بلف عمامة أو عصاية أو نحوها " اهـ .

(٣) مجال عمل المرأة في الإسلام ، د. محمد بن أحمد الصالح ، ص ١٤٨ .

(٤) المرجع السابق .

نحو زوجها وأولادها ، فلا ينبغي أن يكون خروجها للعمل يعارض وظيفتها الأساسية في البيت ^(١).

الشرط الخامس : أن يكون عمل المرأة للضرورة والحاجة :

" فاتخاذ عمل المرأة خارج بيتها للتكسب بدون ضرورة يعتبر قاعدة نظامية تخالف روح الشريعة الإسلامية ، وتناقض كثيراً من نصوص الكتاب والسنة" ^(٢) كالقوامه والميراث والنفقة وتربية الأبناء وحقوق الزوج التي تتطلب من المرأة مراعاتها حتى عند خروجها للعمل " ، لذا فإن عمل المرأة للضرورة وهي حالة استثنائية ، وليس واجباً عليها مطلقاً " ^(٣).

الشرط السادس : ألا يستغرق العمل وقتها ^(٤):

فإن المرأة وإن خرجت للعمل يجب أن يكون في وقت محدد وقصير ، وليست مثل الرجل ، فإن وظيفتها الأساسية في البيت ، وهناك من ينتظرها في البيت لتؤدي حقوقهم التي أوجبها عليها الإسلام ، فإذا استغرق العمل معظم وقتها فإنها لا تستطيع أن تؤدي هذه الحقوق ، ولا يمكن أن تقوم بواجباتها الزوجية والأسرية وسيظهر الخلل في تربية الأبناء ، وربما ظهرت مشكلات متعددة بسبب ذلك تكون نهايتها أليمة لكل أفراد الأسرة .

الشرط السابع : ألا يكون عمل المرأة مزاحماً للرجال :

فإذا زاحمت المرأة الرجل في عمله ، وحلت محله في أعمال ليست مؤهلة لها أو أن الرجل أكفأ منها ، لكنها توضع محل الرجل إما من باب المجاملة أو ادعاء

(١) انظر : مشكلات المرأة المسلمة المعاصرة ، الدكتور مكية مرزا ص ٣٠٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) انظر : عمل المرأة وموقف الإسلام منه ص ١١٤ .

للتحضر والتمدن ومجاعة الغربيين ودعاة تحرير المرأة ، وهو ما يؤدي - بلا شك- إلى انتشار البطالة بين الرجال ، وعمل الرجل يؤهله إلى فتح بيت الزوجية ويقيم به أسرة .

أما عمل المرأة فنادرًا ما تفتح به بيتًا أو تقيم به أسرة ، وإذا حصل أن وجد ذلك عند بعض النساء ، فهو نادر والحكم للغالب ، والنادر لا حكم له ؛ لأنَّ الرجل هو صاحب القوامة وهو المكلف بالإنفاق على الزوجة والأولاد وهو المكلف بالسعي في الأرض لجلب الرزق إلى هؤلاء^(١).

الشرط الثامن : أن يكون العمل موافقاً لطبيعة المرأة وأنوثتها ، ولا يصادم فطرتها الطبيعية :

" فالتكوين العضوي والنفسي في المرأة مغاير للرجل ، فوضع الرجل مكان المرأة مصادم للفطرة ، ووضع المرأة مكان الرجل كذلك مصادم للفطرة " ^(٢).
فلا بد أن يكون العمل موافقاً لها ومتماشياً مع أنوثتها ورقتها ، فلا تعمل بما لا تطيقه أو ما لا تتحملة بدعوى المساواة مع الرجل والحرية ، وهي شعارات باطلة أو حق أريد به باطل .

(١) انظر : مجال عمل المرأة في الإسلام ، الدكتور محمد بن أحمد الصالح ، ص ١٤٩ .

(٢) المرجع السابق .

المبحث الرابع : هل تملك الزوجة راتبها إذا كانت عاملة ؟

من حقوق الزوجة التي أعطاها الإسلام للمرأة سواء أكانت متزوجة أم لا تملكها للمال وتصرفها فيه ، فإذا كانت متزوجة ولها مرتب يُدر عليها فإنها تملكه ، ويعتبر أحد حقوقها في الإسلام ، وهي : " مستقلة في هذا التملك عن غيرها من زوج وغيره ... فلا تدخل لأبيها ولا لزوجها بعد زواجها ولا لأحد من أقاربها فيما تملك إلا برضاها وموافقتها ما دامت بالغة رشيدة " ^(١).

قال الله تعالى : ﴿ وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ ^(٢).

فلم يفرق الله - سبحانه وتعالى - بين الذكر والأنثى في دفع الأموال إليهم عند البلوغ وإيناس الرشد منهم ، وفي تقرير التملك لهم ^(٣).

وقال تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ﴾ ^(٤) ، وقال تعالى : ﴿ وَءَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ مَحَلَّةً ﴾ ^(٥).

وحذرهم من أن يأخذوا منه شيئاً حتى عند مفارقتهم ، قال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ ^(٦).

(١) حقوق المرأة في الإسلام ، محمد عرفة ص ١٧٩ .

(٢) سورة النساء : ٦ .

(٣) حقوق المرأة في الإسلام ، محمد عرفة ، ص ١٦٩ - ١٧٠ .

(٤) سورة النساء : ٣٢ .

(٥) سورة النساء : ٤ .

(٦) سورة النساء : ٢٠ .

إذا راتب الزوجة يدخل في ذلك في الجملة ، أما تفصيل ذلك فيحتاج إلى معرفة الحالات الافتراضية المختلفة لهذا الموضوع .

ولا شك أن الحالات مختلفة ومتباينة ؛ تعتمد في اختلافها على رضا الزوج في خروج زوجته للعمل أو عدم رضاه ، ومطالبته ببقاء الزوجة في بيت الزوجية أو رضا الزوج لخروج المرأة للعمل ومطالبته بأن تقوم بالإنفاق على نفسها ، أو على نفسها وأولادها ، أو بالإنفاق عليه أو إعطائه جزءاً معلوماً من المرتب ، وربما اشترطت الزوجة خروجها للعمل في عقد النكاح واستمرارها في عملها ، وغير ذلك من الصور المختلفة .

ومن الطبيعي أن ندرك أن لذلك علاقة بالنفقة الواجبة على الزوج لزوجته وأولاده ، هل يختل هذا الواجب مع وجود الراتب للزوجة ؟ إلى غير ذلك من الأسئلة لحالات مختلفة ومتباينة في بعضها .

لذا رأيت أن يكون هناك مبحث مستقل لتلك الحالات والصور ، يتم فيه عرض الحالة ومن ثم دراستها والخروج بحكم شرعي ونتيجة لكل حالة أو صورة على حدة ، وقبل أن أبين ذلك يستحسن أن نعرف حكم تصرف الزوجة في مالها؛ هل يشترط له إذن الزوج أو لا يشترط ؟ . وهذا ما سنعرفه في المبحث التالي .

المبحث الخامس : تصرف الزوجة في مالها، هل يحتاج إلى إذن

الزوج ؟

عرفنا في المبحث السابق أن من مظاهر تكريم المرأة في الإسلام تملكها للمال وأنها مثل الرجل في ذلك سواء بسواء ، ولكن هل تتصرف الزوجة في مالها بدون إذن زوجها أو لابد من إذنه ؟

تحرير محل النزاع :

اتفق الفقهاء الأربعة - رحمهم الله - إلى أنه يجوز للزوجة أن تتصرف بعوض في جميع مالها ، كما اتفقوا أيضاً إلى أنها يجوز لها أن تتصرف في مالها بغير عوض ^(١) في الثلث فما دون ^(٢).

واختلفوا في تصرفها في مالها فيما زاد عن الثلث بغير عوض ، هل يحتاج إلى إذن زوجها أو لا ؟ وجاء اختلافهم في ذلك إلى قولين :

القول الأول : قول الجمهور " الحنفية " ^(٣)، والشافعية ^(٤)، وأرجح من الروايتين عند الحنابلة " ^(٥).

أن للزوجة أن تتصرف في مالها بدون إذن زوجها .

القول الثاني :

أنه ليس للزوجة أن تتصرف في ما زاد عن الثلث بغير عوض من مالها إلا بإذن زوجها .

(١) بغير عوض: مثل الهبة والعق والكنالة وسائر التبرعات التي ليس لها مقابل مادي.

(٢) انظر : المصادر الآتية في الهوامش من ٤٦ حتى ٤٩.

(٣) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي، اختصار أبي بكر الجصاص الرازي ٣/٣٤١.

(٤) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ٤/٥٣٧ .

(٥) قال في الإنصاف ٥/٣٤٢: " وهو المذهب " وانظر : المغني ٦/٦٠٢ ، وكشاف القناع ٣/٤٥٦ .

قال بذلك المالكية ^(١)، وهو الرواية الثانية عند الحنابلة ^(٢).

الأدلة والمناقشة :

أدلة القول الأول :

استدل الجمهور بالأدلة التالية :

الدليل الأول :

قول الله تعالى : ﴿ وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ ^(٣)، وهذا ظاهر في فك الحجر عنهم وإطلاقهم في التصرف ^(٤)، ولم يفرق الله سبحانه وتعالى بين الذكر والأنثى.

الدليل الثاني :

قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ ^(٥)، قال أبو جعفر الطحاوي - رحمه الله - : " ولم يفرق بين البكر والثيب في الوصية، ولا بين ذات زوج وغيرها " اهـ ^(٦).

الدليل الثالث :

ما ثبت عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - قالت : قال

(١) انظر : قوانين الأحكام الشرعية ص ٣٣٣ ، شرح الزرقاني على مختصر خليل ٣٠٦/٥ ، ٣٠٧

وجواهر الإكليل ١٠٢/٢ .

(٢) انظر : مصادر الحنابلة السابقة .

(٣) سورة النساء : ٦ .

(٤) المغني ٦٠٣/٦ .

(٥) سورة النساء : ١٢ .

(٦) مختصر اختلاف العلماء ٣٤١/٢ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تصدقن يا معشر النساء ولو من حليكن... الحديث " متفق عليه ^(١).

ولقد تصدقن فقبل صدقتهن ، ولم يسأل ولم يستفصل ^(٢).
ولقد أئته ﷺ زينب امرأة عبد الله بن مسعود -رضي الله عنهما- ، وامرأة أخرى اسمها زينب يسألان النبي ﷺ : " أئجزي الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى أيتام في حجورهما ؟ فقال رسول الله ﷺ : لهما أجران أجر القرابة وأجر الصدقة " متفق عليه ^(٣).

قال ابن قدامة -رحمه الله- " لم يذكر لهن ﷺ هذا الشرط " ^(٤).

الدليل الرابع :

أن من وجب دفع ماله إليه لرشد، جاز له التصرف فيه من غير إذن كالغلام ^(٥).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الزكاة ، باب : الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر ١٢٨/٢
ومسلم واللفظ له في صحيحه : كتاب الزكاة ، باب : فضل النفقة والصدقة على الأقربين
(ح. ١٠٠٠) ٦٩٤/١ .

(٢) انظر : المغني ٦/٦٠٣ .

(٣) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما في الموضع السابق. قال ابن حجر في الفتح ٣/٣٨٦ عن زينب المذكورة في الحديث " في رواية الطيالسي المذكورة " : " فإذا امرأة من الأنصار يقال لها زينب " وكذا أخرجه النسائي من طريق أبي معاوية = عن الأعمش، وزاد من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال : " انطلقت امرأة عبد الله يعني ابن مسعود وامرأة أبي مسعود يعني عقبة بن عمرو الأنصاري " قلت : لم يذكر ابن سعد لأبي مسعود امرأة أنصارية سوى هزيمة بنت ثابت بن ثعلبة الخزرجية فلعل لها اسمين ، أو وهم من سماها زينب انتقالاً من اسم امرأة عبد الله إلى اسمها " اهـ .

(٤) المغني ٦/٦٠٤ .

(٥) المصدر السابق .

الدليل الخامس :

أن المرأة من أهل التصرف ، ولا حق لزوجها في مالها فلم يملك الحجر عليها في التصرف كأختها ^(١).

أدلة القول الثاني :

الدليل الأول :

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : " لا يجوز لامرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها " ^(٢).

قال الحاكم - رحمه الله - : " حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه " اهـ .
ووافقه الذهبي - رحمه الله ^(٣).

وقال الألباني - رحمه الله - : حسن صحيح ^(٤).

وفي لفظ آخر : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال :
" لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها " ^(٥).
وحسن إسناده الألباني - رحمه الله ^(٦).

(١) المصدر السابق .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه : كتاب البيوع والإجازات ، باب : في عطية المرأة بغير إذن زوجها (ح)
٣٥٤٦ (٨١٥ / ٣) ، وابن ماجه في سننه : كتاب الهبات ، باب : عطية المرأة بغير إذن زوجها (ح)
٢٣٨٧ (٧٩٨ / ٢) ، والحاكم في المستدرک ٤٧ / ٢ .

(٣) انظر : المستدرک مع التلخيص الموضع السابق .

(٤) انظر : صحيح سنن أبي داود باختصار السند ٦٧٨ / ٢ .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه في الموضع السابق (ح ٣٥٤٧) ، والنسائي في المجتبى في كتاب العمري ،
باب : عطية المرأة بغير إذن زوجها ٢٧٨ / ٦ ، وأحمد في المسند ١٧٩ / ٢ ، ١٨٤ ، ٢٠٢ .

(٦) انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٩٣ / ٢ .

ونوقش : بأنه حديث ضعيف ، فإن شعبياً لم يدرك عبد الله بن عمرو ، فهو مرسل ^(١).

قلت : يجاب عن ذلك : بأن الحاكم صححه ووافقه الذهبي ، وكذلك قال الألباني عن الأول : حسن صحيح ، وعن الثاني : حسن الإسناد ، فعلى هذا لا يصح تضعيفه .

والأفضل أن يقال : " إنه محمول على أنه لا يجوز عطيتها لماله بغير إذنه بدليل أنه يجوز عطيتها ما دون الثلث من مالها ، وليس معهم حديث يدل على تحديد المنع بالثلث ، فالتحديد بذلك تحكم ليس فيه توقيف ولا عليه دليل " ^(٢).

الدليل الثاني :

عن عبد الله بن يحيى - رجل من ولد كعب بن مالك - عن أبيه عن جده أن جدته خيرة ، امرأة كعب بن مالك أتت رسول الله ﷺ بحلي لها فقالت : " إني تصدقت بهذا ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يجوز للمرأة في مالها إلا بإذن زوجها فقال : هل أذنت لخيرة أن تتصدق بحليها ؟ فقال : نعم ، فقبله رسول الله ﷺ منها " ^(٣).

ونوقش :

بأن سنده ضعيف ، قال البوصيري - رحمه الله - : " هذا إسناد ضعيف عبد الله بن يحيى ، لا يعرف في أولاد كعب بن مالك ، وليس لخيرة هذه عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس لها شيء في الخمسة الأصول " ^(٤) اهـ.

(١) المغني ٦/٦٠٤ .

(٢) المصدر السابق.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه : كتاب الهبات ، باب : عطية المرأة بغير إذن زوجها (ح ٢٣٨٩) ٢/

٧٩٨ .

(٤) في مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجه ٢/٢٣٧ .

وقال الألباني - رحمه الله - : " قال الطحاوي : حديث شاذ لا يثبت . وقال ابن عبد البر : إسناده ضعيف لا تقوم به الحجة ، قلت -أي الألباني- : وعلمته عبد الله بن يحيى الأنصاري ووالده ، فإنهما مجهولان كما في التقريب"^(١) اهـ .

الدليل الثالث :

أن حق الزوج متعلق بمالها ؛ فإن النبي ﷺ قال : " تنكح المرأة لأربع : لمالها ، ولحسبها ، وجمالها ، ولدينها ؛ فاظفر بذات الدين تربت يداك " ^(٢) .
والعادة أن الزوج يزيد في مهرها من أجل مالها ، ويتبسط فيه ، ويتنفع به ، فإذا أعسر بالنفقة أنظرته ، فجرى ذلك مجرى حقوق الورثة المتعلقة بمال المريض ^(٣) .

ونوقش :

أن قياسهم عدم تصرف الزوجة بمالها على المريض غير مسلم به .
قال ابن قدامة - رحمه الله - : " وقياسهم على المريض غير صحيح لوجوه :
أحدها : أن المرض سبب يُفضي إلى وصول المال إليهم بالميراث ، والزوجية إنما تجعله من أهل الميراث ، فهي أحد وصفي العلة ، فلا يثبت الحكم بمجردا ، كما لا يثبت للمرأة الحجر على زوجها ، ولا لسائر الوراث بدون المرض .
الثاني : أن تبرع المريض موقوف ، فإن برئ مرضه صح تبرعه ، وههنا أبطلوه على كل حال ، والفرع لا يزيد على أصله .
الثالث : أن ما ذكره منتقض بالمرأة ، فإنها تنتفع بمال زوجها وتبسط فيه

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٩٤/٢ ، وانظر : تقريب التهذيب رقم ٣٧٠١ ، ص ٣٢٩ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب النكاح ، باب : الأكفاء في الدين ١٢٣/٦ .

(٣) المغني ٦/٦٠٣ .

عادة ، ولها النفقة منه، وانتفاعها بماله أكثر من انتفاعه بمالها ، وليس لها الحجر عليه، وعلى أن هذا المعنى ليس بموجود في الأصل ومن شرط صحة القياس وجود المعنى المثبت للحكم في الأصل والفرع جميعاً " (١) اهـ.

الترجيح :

يتبين لي أن الراجح من القولين هو قول الجمهور : أن للزوجة أن تتصرف في مالها بدون إذن زوجها ، فعلى هذا للزوجة أن تتصرف في مالها بأي نوع من أنواع التصرف بدون إذن زوجها ، مثل الرجل سواء في ذلك ، وراتب الزوجة جزء من مالها الذي تملكه ، فلها أن تتصرف فيه بما شاءت إذا كان ذلك في دائرة الحلال .

وسبب ترجيحي لهذا القول : قوة أدلة الجمهور ودلالاتها على محل النزاع ؛ ولأن أدلة مخالفهم قد ردّ عليها بما بينته ووضحته أثناء عرض الأدلة ، ولأن قول الجمهور هو الذي يتوافق مع تكريم الإسلام للمرأة ، الذي جعلها تملك ، فمن الطبيعي أن تتصرف في مالها بدون إذن أحد ، ولأن ذمة المرأة المالية مستقلة عن ذمة الزوج في الإسلام ، وهذا من مفاخر الشريعة الإسلامية التي أعطت المرأة أهلية كاملة في التملك والتصرف (٢).

(١) المغني ٦/٦٠٤ .

(٢) انظر : الفقه الإسلامي وأدلته ، الدكتور وهبة الزحيلي ٥/٤٥٣ .

المبحث السادس : حالات خروج الزوجة إلى العمل وعلاقته بالحقوق الزوجية وآثاره:

الحالة الأولى : التراضي بين الزوجين :

ويقصد بذلك : رضا الزوج وموافقته على خروج زوجته للعمل ، ورضا الزوجة وموافقتها على الإنفاق على نفسها أو الإنفاق على أولادها أو الإنفاق على نفسها وأولادها ، أو بالإنفاق على البيت ، أو إعطاء الزوج مبلغاً من المال، فالحاصل أن كل ذلك يتم برضا الزوجة وعن طيب نفسها .
ففي هذه الصور وفي غيرها من الصور التي يتم التراضي والتفاهم فيها بين الزوجين يجوز شرعاً أن يتم تنازل كل واحد من الزوجين للآخر عن حقه أو بعضه .

وتفصيل ذلك : القرار في بيت الزوجية حق للرجل على المرأة ، فإذا أذن لها أن تخرج للعمل وكانت راغبة في ذلك ، فهذا جائز شرعاً إذا تحقق في خروجها للعمل شروط الخروج للعمل السابق شرحها .

وكذلك ما تحصل عليه المرأة من الراتب من حقوقها التي تملكها وحدها ، فإذا تنازلت عنه أو عن جزء منه بطيب نفس منها ، ولم يتم إكراهها على ذلك فلها ذلك ؛ لأن لها أن تهب من مالها لمن تشاء وزوجها أحق بذلك من غيره .

قال الله تعالى : ﴿ وَءَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ مَحَلَّةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ ^(١) ، وإن كانت هذه الآية تتكلم عن صداق المرأة ، إلا أنه يقاس عليه كل أموال المرأة التي تملكها ، فإذا جاز في المهر أن

(١) سورة النساء : ٤ .

تتبرع به أو تهبه أو جزءاً منه جاز في غيره من الأموال .

وكذلك المرأة مثل الرجل في جواز أن تهب من المال الذي تملكه لمن تشاء لا فرق بينها وبين الرجل .

على أننا ينبغي أن نعرف أن النفقة من حقوق الزوجة على زوجها ؛ فنفقة الزوجة واجبة على الزوج لقوله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(١)، حتى لو كانت غنية وثرية أو كان لها مرتب " فإن الزوج ملزم بالإتفاق عليها مهما كان وضعه المعيشي والمالي " ^(٢).

لأن حق الاحتباس في البيت من حقوق الزوج ، فإن أذن لها بالخروج فلها النفقة لرضاه بالاحتباس الناقص ، ولكن إذا تنازلت الزوجة عن أي حق من حقوقها التي أعطاهها الإسلام - ومن هذه الحقوق " النفقة " - أو تنازلت عن جزء من نفقتها على زوجها ، أو تحملت عنه بعض الأعباء المالية ، وكان هذا برضى منها وطيب نفس ولم يجبرها الزوج على ذلك فإن الإسلام لا يقف أمام ذلك ، بل يرحب به ويبيحه ، بل ويحث عليه ؛ لأن هذا الوفاق والالتحام من أسباب السعادة التي يقوم عليها بيت الزوجية ويستمر ، مما يولد الاستقرار والألفة بين الزوجين فتنشأ أسرة صالحة مستقرة متعاونة على الخير .

قال تعالى ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾^(٣) ،

(١) سورة النساء : ٣٤ .

(٢) حقوق المرأة في الإسلام ، محمد بن عرفة ص ١٧٢ .

(٣) سورة النساء : ٤ .

قال ابن قدامة -رحمه الله-: " إذا عفت المرأة عن صداقها الذي لها على زوجها ، أو عن بعضه ، أو وهبته له بعد قبضه ، وهي جائزة الأمر في مالها ، جاز ذلك وصح ولا نعلم فيه خلافاً " (١) اهـ.

وهذه سودة بنت زمعة -رضي الله عنها- "زوج النبي ﷺ" وهبت ليلتها لعائشة -رضي الله عنها- فأقرها النبي ﷺ على ذلك ، فكان رسول الله ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة . متفق عليه (٢).

فهذا حق من حقوقها وهبته لغيرها ، ويقاس عليه الحقوق الأخرى .

الحالة الثانية : إذا أذن الزوج بخروج الزوجة للعمل واشترط عليها :

إذا أذن الزوج بخروج الزوجة للعمل ، واشترط عليها أن تقوم بالنفقة على نفسها ، أو النفقة على أولادها ، أو النفقة على نفسها وأولادها ، أو النفقة على زوجها أو أن تعطيه من مرتبتها ، ولم توافق الزوجة على هذه الشروط . فهذه صور متعددة ، ترجع في أصلها إلى ثلاثة أمور :

أولها : خروج الزوجة للعمل بإذن زوجها ، وقد تقدم في الحالة السابقة جواز ذلك ما دام حصل الإذن من الزوج .

الثاني : راتب الزوجة التي تحصل عليه مقابل العمل ، وهذا أحد حقوقها التي تملكها وخاصة إذا أذن لها الزوج بالخروج للعمل ، وقد تقدم بيان ذلك .

الثالث : اشتراط الزوج على الزوجة النفقة على نفسها أو على أولادها ، أو على نفسها وأولادها ، أو أن تنفق عليه أو تعطيه من مرتبتها ، ولم توافق الزوجة على أي من هذه الشروط ، ولم ترض بذلك .

(١) المغني ١٠/١٦٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب النكاح ، باب : المرأة تهب يومها من زوجها لضررتها وكيف يقسم ذلك؟ ١٥٤/٦ ، ومسلم في صحيحه : كتاب الرضاع ، باب : جواز هبة نوبتها لضررتها (ح) ١٤٦٣/٢ ١٠٨٩ .

فأقول مستعيناً بالله : من المعلوم أن نفقة الزوجة من حقوق الزوجة على زوجها ، وكذلك نفقة نفسه ونفقة أولاده من واجبات الزوج ، فإذا عرف ذلك ولم تتنازل الزوجة عن حقها أو ترضى بإسقاطه ، فإنه يجب على الزوج أن يقوم به وتبطل هذه الشروط كلها ، سواء كانت في العقد ؛ فيصح العقد ويبطل الشرط أو كانت هذه الشروط بعد العقد أو بعضها ، فهي من باب أولى . ولقد اتفق الفقهاء الأربعة على ذلك إما صراحة أو ضمن كلامهم في شروط النكاح أو النفقة ، فإنهم متفقون على أن النفقة من حقوق الزوجة على زوجها فعلى هذا ؛ الحقوق لا تسقط إلا برضا صاحب الحق ^(١) .

قال ابن قدامة - رحمه الله - : (الشروط في النكاح تنقسم أقساماً ثلاثة) ، ثم قال : " ... القسم الثاني : ما يبطل الشرط ويصح العقد ؛ مثل : أن يشترط أن لا مهر لها ، أو لا ينفق عليها أو إن أصدقها رجع عليها ، أو تشترط عليه أن لا يطأها أو يعزل عنها ، أو يقسم لها أقل من قسم صاحبته أو أكثر أو لا يكون عندها في الجمعة إلا ليلة ، أو شرط لها النهار دون الليل ، أو شرط على المرأة أن تنفق عليه أو تعطيه شيئاً ، فهذه الشروط كلها باطلة في نفسها ؛ لأنها تنافي مقتضى العقد ، ولأنها تتضمن إسقاط حقوق تجب بالعقد قبل انعقاده ، فلم يصح ، كما لو أسقط الشفيع شفيعته قبل البيع ، فأما العقد في نفسه فصحيح ؛ لأن هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد ، لا يشترط ذكره ، ولا يضر الجهل به ، فلم يبطله ، كما لو شرط في العقد صداقاً محرماً ؛ ولأن النكاح يصح مع الجهل بالعوض ، فجاز أن ينعقد مع الشرط الفاسد كالعتاق " ^(٢) اهـ .

(١) انظر : تحفة الفقهاء ١/١٥٧ ، الباب في شرح الكتاب ٩١/٢ ، ٩٧ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٢١٩ ،

مغني المحتاج ٣/٤٢٦ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، الهداية لأبي الخطاب ص ٢٥٥ ، المغني ٩/٤٨٦ ، ٤٨٧ .

(٢) المغني ٢/٤٨٣ .

ونقل الأثر عن الإمام أحمد - رحمه الله - في الرجل يتزوج المرأة على أن تنفق عليه في كل شهر خمسة دراهم أو عشرة دراهم : النكاح جائز ، ولها أن ترجع في هذا الشرط ^(١).

كذلك جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والمالكية والشافعية يقولون : من أقسام الشروط في النكاح ما يلغى فيه الشرط ، ويصح النكاح.

وهو عند جمهور الفقهاء : "كل شرط لا يكون من مقتضى العقد ولا مؤكداً لمقتضاه ، ولم يقدّم دليل من الشارع على وجوب الوفاء به من نص أو أثر أو عرف مشهور ، فكل شرط لا يكون كذلك ولا يكون مؤقتاً للصيغة يكون لاغياً يبطل ولا يؤثر في صحة العقد" ^(٢).

الحالة الثالثة : إذا خرجت الزوجة للعمل بدون إذن الزوج :

إذا خرجت الزوجة للعمل بدون إذن الزوج ، ولم يوافق على خروجها للعمل فإنها بخروجها هذا عاصية لزوجها وآثمة ؛ لأن قرارها في بيت الزوجية وعدم الخروج منه إلا بإذن زوجها من حقوق الزوج على زوجته ^(٣)، وحق الزوج ، واجب فلا يجوز تركه بما ليس بواجب ^(٤).

لكن إذا منعها الزوج من الخروج للعمل فلم تمتثل ، ما الحكم المترتب على ذلك؟
أولاً : عصيائها لزوجها ، ولا شك أن ذلك محرّم في الإسلام ، وهي آثمة بعدم امتثالها .

(١) المغني ٩/٤٨٧ . والأثر هو : أحمد بن محمد بن هاني ، الإمام الجليل ، الحافظ ، أحد الناقلين روايات الإمام أحمد مات بعد الستين ومائتين . ينظر : مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٤٦ .

(٢) محاضرات في عقد الزواج وآثاره ، محمد أبو زهرة ص ٢١١ .

(٣) قد تقدم تفصيل ذلك في شروط خروج المرأة للعمل وما بعده من المباحث .

(٤) انظر : كشاف القناع ٥/١٩٧ .

ثانياً : سقوط نفقتها:

وقد اتفق الأئمة الأربعة على أن الزوجة إذا خرجت للعمل أو لغيره بدون إذن زوجها فإنها تسقط نفقتها ، فلا نفقة لها على زوجها حينئذ^(١)، وإذا كانوا قد اتفقوا على سقوط النفقة على الزوجة، فإنهم اختلفوا في سبب سقوط النفقة :

١ - إما لأن المرأة بخروجها بدون إذن زوجها قد فوتت على زوجها الاحتباس الكامل أو الناقص إذا كانت تخرج لوقت محدد لا يستغرق اليوم كله. وهذا ما ذهب إليه الحنفية ؛ إذ أنهم يقولون تجب النفقة للزوجة على زوجها بسبب استحقاق الحبس للزوج عليها بسبب النكاح^(٢)، وتعتبر حينئذ ناشزة^(٣)؛ لأنَّ المحترفة " التي تخرج للعمل " لا يتحقق منها هذا الاحتباس ؛ لأنها مشغولة بعملها طول النهار أو جزءاً منه^(٤)، ولأن الاحتباس الذي تجب بسببه النفقة هو الاحتباس الذي يمنعها من كسب المال بنفسها ، والمحترفات لا يتحقق منهن ذلك^(٥).

والنفقة في مقابل الاحتباس تعتبر داخلة في قاعدة من القواعد المقررة في الفقه وهي : أن من حبس لحق غيره فنفقته واجبة عليه ، فكل موظف أو عامل في الدولة نفقاتهم تجب على بيت المال ؛ لأنهم حبسوا أنفسهم عن طلب الرزق

(١) انظر : حاشية رد المختار ٥٧٦/٣ ، ٥٧٧ ، الباب في شرح الكتاب ٩٢/٣ ، قوانين الأحكام الشرعية ص ٢٠٢ ، جواهر الإكليل ٤٠٤/١ ، مغني المحتاج ٤٣٧/٣ ، حاشية القليوبي وعميرة على منهاج الطالبين ٧٨/٤ ، الإقناع ٢٤٣/٣ ، كشاف القناع ١٩٧/٥ .

(٢) انظر : تحفة الفقهاء ١٥٧/١ .

(٣) حاشية رد المختار ٥٧٨/٣ ، واللباب في شرح الكتاب ٩٢/٣ .

(٤) أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية ، الدكتور أحمد فراج حسين ص ٣٤١ .

(٥) محاضرات في عقد الزواج وآثاره ، محمد أبو زهرة ص ٣٠٢-٣٠٣ .

لمنفعة الدولة ، فحق عليها أن تقدم لهم ما يكفيهم وأهلهم بالمعروف ، ولقد حبست الزوجة نفسها للقيام على البيت ورعاية شؤونه ، فحق لها النفقة جزاء الاحتباس^(١) .

٢ - أو لأن المرأة إذا خرجت للعمل بدون إذن زوجها ، فإنها تفوت على زوجها التمكين من الاستمتاع .

وهذا عند المالكية^(٢) ، والحنابلة^(٣) ، فإنهم يقولون إن النفقة تجب للزوجة على زوجها في مقابل الاستمتاع بالزوجة ، فإذا خرجت بلا إذنه فإنها تفوت عليه ذلك .

٣ - أو لأنها ناشزة والخروج بدون إذن الزوج نشوز . وهذا عند الشافعية^(٤) فإنهم يقولون للزوج على زوجته حق الحبس في مقابل النفقة ، فإذا نشزت عليه سقط وجوب النفقة .

والفرق بين قول الشافعية وقول الحنفية ؛ أن الشافعية يقولون : تجب النفقة بسبب الزوجية وإنما تسقط بسبب النشوز من جهة الزوجة ، أما الحنفية فيقولون: تجب النفقة بسبب النكاح الذي يوجب استحقاق الاحتباس للزوج على زوجته^(٥) .

٤ - كذلك تسقط نفقتها إذا منعها من الخروج والعمل فلم تمتثل ؛ لفوات حق الزوج في تفرغ زوجته التام للحياة الزوجية ، وفي تحقق السكن النفسي له ولأولاده^(٦) .

(١) المرجع السابق ص ٢٩٦ .

(٢) انظر : قوانين الأحكام الشرعية ص ٢٢١ .

(٣) انظر : المغني ١٠/١٦٨ .

(٤) انظر : مغني المحتاج ٣/٤٣٦-٤٣٧ ، حاشية القليوبي وعميرة على منهاج الطالبين ٤/٧٨ .

(٥) انظر : تحفة الفقهاء ١/١٥٧ .

(٦) انظر : الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية ، دكتور زكريا البري ص ١٣٧ .

٥ - وكذلك تسقط نفقتها ، لأنها خرجت عن طاعة زوجها بغير حق وخروجها للعمل بعد نفي الزوج لها يكون نشوزاً منها ، والناشزة لا تجب لها النفقة ^(١).

وهذا الحكم مبني على ما إذا كان الزوج قائماً بحق نفقة زوجته ، أما إذا امتنع من ذلك أو قصر في بعض جوانب النفقة ، فإن بعض الفقهاء - ومنهم الحنابلة - قالوا : لا بد من خروجها حينئذٍ للضرورة ، ولا تسقط نفقتها بهذا الخروج ^(٢).

كذلك يجب على الزوج أن لا يمنع زوجته من الخروج للعمل لمجرد استعمال هذا الحق أو التعسف فيه ، لكن ينبغي أن يوازن بين المصالح والمفاسد ، ومن ثم يقرر الأنسب له ولزوجته ولأولاده بما لا يؤثر جانباً على الآخر ^(٣).

راتب الزوجة في هذه الحالة :

إذا خرجت الزوجة بغير إذن زوجها إلى عملها ، قلنا: إنها آئمة وتسقط نفقتها ولكن راتبها حق لها ، يحرم على الزوج أن يأخذ منه شيئاً إلاّ برضاها كما تقدم في المباحث السابقة .

الحالة الرابعة : اشتراط أحد الزوجين على الآخر خروج الزوجة أو عدم

خروجها للعمل :

ويتضمن ذلك صورتين :

الصورة الأولى : إذا اشترطت الزوجة على زوجها في العقد الخروج للعمل

(١) الزواج والطلاق في الإسلام ، الدكتور بدران أبو العنين بدران ص ٢٤١ .

(٢) انظر : الإقناع ص ٢٤٣ ، كشف القناع ١٩٧/٥ .

(٣) انظر : حاشية رد المختار ٦٠٣/٣

أو استمرارها فيه ، ونحو ذلك .

الصورة الثانية : إذا اشترط الزوج على زوجته في العقد عدم خروجها للعمل ، أو عدم استمرارها فيه ، ونحو ذلك .

هذه المسألة من المسائل المهمة التي تحتاج إلى بسط وتفصيل ؛ لأن الحكم فيها له أهمية خاصة ويحتاج إليه قطاع كبير ممن يقع في مثل هذه الشروط أو يحتاج إلى معرفة حكم هذا الشرط وأمثاله .

وهذا الشرط يرجع إلى الشروط المقترنة بالعقد عموماً ، والشروط المقترنة بعقد النكاح خصوصاً .

وعند دراسة المسألة دراسة متأنية وقراءة أقوال الفقهاء وما كتب فيها خرجت بتصوّر شامل ، استخلصت منه : أن اشتراط الزوجة على زوجها الخروج للعمل أو استمرارها في عملها التي كانت تعمله قبل عقد الزواج وقبول الزوج بذلك ، أو اشتراط الزوج على زوجته عدم الخروج للعمل أو عدم الاستمرار في عملها الذي كانت تخرج إليه قبل عقد الزواج وقبول الزوجة بهذا الشرط يعتبر من الشروط التي يجب الوقوف عندها .

هل يلزم الوفاء بهذا الشرط ؟ أو يبطل الشرط ويصح العقد ؟ وما آثار ذلك على كل من الزوج والزوجة ؟

ولابد قبل الدخول في صلب المسألة واختلاف الفقهاء فيها أن أبين أن اشتراط عدم خروج المرأة للعمل أو خروجها للعمل في العقد يدخل تحت الشروط التي لا يقتضيها العقد ^(١) .

(١) مقتضى عقد الزواج هو : آثار العقد ويعرف بأنه : الحقوق التي تثبت لكلا الزوجين على صاحبه بسبب ذلك العقد ، أو نقول : إنه ما يطلبه العقد ، أو ما يثبت بسبب العقد . انظر : محاضرات في عقد الزواج وآثاره ص ٢٠٩ .

إذا تقرر ذلك ، فإننا قد حددنا انتماء هذا الشرط إلى هذا النوع من الشروط، وعلى هذا سندرس اختلاف الفقهاء في الشروط التي لا يقتضيها العقد [أو ما لا تعلق له بالعقد] .

هل يلزم الوفاء بهذا الشرط ، أو أن الشرط يبطل ويصح العقد ؟ وما آثار ذلك على كل من الزوجين ؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين :

القول الأول : قول الجمهور :

أبوحنيفة ^(١)، ومالك ^(٢)، والشافعي ^(٣)، وبه قال الزهري وقتادة وهشام ابن عروة ، والليث والثوري وابن المنذر ^(٤) - رحمهم الله جميعاً .
قالوا : إن الشروط التي لا يقتضيها العقد تبطل ، أما العقد فصحيح ، هذا في الجملة . أما التفصيل ؛ فقال أبوحنيفة والشافعي ^(٥) : يفسد المهر دون العقد ولها مهر المثل .

قال الشافعي في الأم : " فإذا شرطت عليه ألا يمنعها من الخروج ولا يخرجها شرطت عليه إبطال ماله عليها .. إلى أن قال : " فبهذا أبطلنا هذه الشروط وما في معناها " ^(٦) اهـ .

أما المالكية فقالوا : " إن الشروط التي لا تعلق لها بالعقد ؛ مثل : شرط عدم

(١) انظر : البناية في شرح الهداية ٦٩٠/٤ .

(٢) انظر : قوانين الأحكام الشرعية ص ٢١٩ .

(٣) انظر : الأم ٧٤/٥ .

(٤) انظر : المغني ٤٨٤/٩ .

(٥) انظر : المصادر السابقة .

(٦) ٧٤/٥ .

إخراجها من بلدها ، يكره اشتراطها ، فإن كان مقيداً بطلاق أو تمليك أو عتق أو غير ذلك لزم ، ويقال له يمين ، وإن لم يكن معلقاً بشيء ولا وضعت عنه من صداقها لأجله لم يلزم ، ولكن يستحب الوفاء به " (١).

القول الثاني : قول الحنابلة (٢):

ويروى عن عمر بن الخطاب ، وسعد بن أبي وقاص ، ومعاوية ، وعمر بن العاص -رضي الله عنهم- ، وبه قال شريح ، وعمر بن عبدالعزيز ، وجابر بن زيد ، وطاووس ، والأوزاعي ، وإسحاق - رحمهم الله - (٣)، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله (٤).

أن ما يعود نفعه لأحد الزوجين يلزم الوفاء به ؛ مثل : ما لو اشترطت الزوجة على زوجها ألا يخرجها من دارها أو بلدها أو لا يسافر بها ، أو لا يتزوج عليها ، ولا يتسرى عليها، وتدخل مسألتنا في ذلك ؛ فلو اشترطت على زوجها ألا يمنعها من العمل أو أن تستمر في العمل ، فإنه يلزم الزوج الوفاء للزوجة بأي من هذه الشروط ، فإن لم يفعل وطالبته الزوجة بالشرط ولم تسكت عنه وترضى به ، فللزوجة فسخ النكاح (٥).

كذلك لو اشترط الزوج على زوجته في العقد عدم الخروج للعمل ووافقت عليه ، فيلزم الوفاء بهذا الشرط للزوج ، وإذا لم تف به الزوجة فإنها عاصية للزوج وخارجة بغير إذنه وتسقط نفقتها ، فلا تجب على زوجها ، وقد تقدم تفصيل ذلك في الحالة الثالثة .

(١)قوانين الأحكام الشرعية ص٢١٩ (بتصرف).

(٢)انظر : المغني ٤٨٣/٩ ، العدة شرح العدة ٥٥٦/٢ .

(٣)المصدر السابق .

(٤)انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٤٦/٢٩ ، ١٦٤/٣٢ .

(٥)انظر : المصدر السابق .

وبعد ذلك :

لو قال لنا قائل : كيف ألحقتم هذا الشرط بما يلزم الوفاء به "عند الحنابلة"

و لم تلحقوه بما يبطل به الشرط ويصح العقد عندهم ؟

فإننا نقول : لو استعرضنا الأمثلة التي أدرجها ابن قدامة ^(١) - رحمه الله - في

كل قسم لوجدنا أن اشتراط خروج المرأة للعمل أو عدم خروجها يشابه الأمثلة

التي يلزم الوفاء بها ، ويبعد عن الأمثلة التي تبطل ويصح عقدها .

فمثل لما يلزم الوفاء به بأن لا يخرجها من دارها أو بلدها ، أو أن لا يسافر

بها ، أو لا يتزوج عليها .

ومثل لما يبطل به الشرط ويصح العقد بما إذا شرط الزوج بأن لا مهر لها أو

لا ينفق عليها أو لا يطأها أو يعزل عنها ، أو تنفق عليه ، أو تعطيه شيئاً ، وأمر

آخر وهو أن الحنابلة جعلوا الذي يبطل به الشرط ويصح العقد هو الذي ينافي

مقتضى العقد أو الذي يتضمن إسقاط حقوق تجب بالعقد قبل انعقاده ^(٢) .

فاشتراط خروج المرأة للعمل أو عدم خروجها ليس من ذلك ، والله أعلم .

منشأ الخلاف :

قبل أن نستعرض أدلة الفريقين ، وما منشأ الخلاف بين الجمهور والحنابلة ؟

لو دققنا النظر في النطاق الذي يبطل به الشرط ويصح معه النكاح لوجدنا

أنه يختلف فيه الجمهور عن الحنابلة .

فالجمهور يقولون : إنه كل شرط لا يكون من مقتضى العقد ولا مؤكداً

لمقتضاه ، ولم يقم دليل من الشارع على وجوب الوفاء به .

(١) انظر : المغني ٤٨٣/٩ ، ٤٨٦ .

(٢) انظر : المغني ٤٨٦/٩

وعند الحنابلة : هو الذي ورد فيه نهي الشارع أو ناقض مقتضى العقد الذي ورد به نص الشارع .

فعلى هذا : نطاق بطلان الشروط أو إلغائها " عند الحنابلة " أضيق من نطاق الشروط الملغاة "عند الجمهور" .

فعند الحنابلة : البطلان في حال النهي الصريح ومناقضة مقتضى العقد الذي ورد به النص .

وعند الجمهور : الدائرة أوسع فإذا لم يقم دليل الشارع على إقرار الشرط بأن يكون موافقاً لمقتضى العقد ، أو يكون مؤكداً له أو قام دليل شرعي على صحة العقد وما عدا ذلك فيكون باطلاً .

فنستنتج من ذلك : أن صحة الشرط عند الجمهور هي التي تحتاج إلى دليل يثبت الإلزام .

وعند الحنابلة : كل شرط صحيح لازم إلا إذا كان هناك نص يثبت البطلان^(١).

الأدلة والمناقشة : أدلة القول الأول :

استدل الجمهور بالأدلة التالية :

الدليل الأول :

حديث عائشة -رضي الله عنها- في قصة بريرة -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ قال : " ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق " متفق عليه^(٢).

(١) محاضرات في عقد الزواج وآثاره ، محمد أبو زهرة ص ٢١١ ، ٢١٢ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الشروط ، باب : الشروط في الولاء ١٧٧/٣ ، ومسلم في صحيحه : كتاب العتق ، باب : إنما الولاء لمن أعتق (ح ١٥٠٤) ١١٤١/٢ ، ١١٤٢ .

فقالوا : إن هذه الشروط ليست في كتاب الله ؛ لأن الشرع لا يقتضيها ^(١) .
ونوقش : أن المقصود بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " كل شرط ليس في
كتاب الله فهو باطل " ، أي : ليس في حكم الله وشرعه ، وهذا مشروع ^(٢) ،
فاشترط ما تنتفع به المرأة مشروع ومباح في كتاب الله ، والخلاف إنما هو في
دليل المشروعية ^(٣) .

ثم لو قلنا بذلك ، لكان ينبغي أن تكون كل الشروط المباحة مذكورة في
كتاب الله معدودة واحداً واحداً ، وما سواها مما هو ليس مذكوراً معدوداً فهو
باطل ، وهذا لا يتصور بحال ، إذ ليس كتاب الله معنياً بتعدد المباحات وحصر
أوجهها وتفصيلاتها الواسعة المتشعبة ^(٤) .

الدليل الثاني :

عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده أن رسول
الله ﷺ قال : " الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرماً حلالاً أو أحل حراماً
والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرماً حلالاً أو أحل حراماً " ^(٥) .

(١) انظر : المغني ٤٨٤/٩ .

(٢) ومشروعيته ثابتة بأدلة القول الثاني وستأتي ، انظر : المصدر السابق .

(٣) انظر : الشروط في النكاح ، الدكتور صالح بن غانم السدلان ص ٥٣ .

(٤) أقضية النكاح ، مصطفى عيد الصياصنة ص ١٠٦ .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - بلفظ مختلف في كتاب الأقضية ،
باب : في الصلح (ح ٣٥٩٤) ١٩/٤ ، والترمذي "واللفظ له" في سننه : كتاب الأحكام ، باب : ما
ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس (ح ١٣٥٢) ٦٣٤/٣ ، وقال : "حديث حسن
صحيح" ، وابن ماجه في سننه : مثل طريق الترمذي وليس فيه "والمسلمون على شروطهم" إلخ
الحديث .. في كتاب الأحكام ، باب : الصلح (ح ٢٣٥٣) ٧٨٨/٢ ، واستشهد بجزء منه البخاري
في صحيحه : كتاب الإجارة ، باب : أجر السمسرة ٥٢/٣ .

والحديث وإن كان في بعض طرقه مقال ، إلا أنه بمجموع طرقه يصل إلى درجة الصحيح لغيره ، قال الألباني -رحمه الله- في الإرواء : " إن الحديث بمجموع هذه الطرق يرتقي إلى درجة الصحيح لغيره ، وهي وإن كان في بعضها ضعف شديد ، فسائرهما مما يصلح الاستشهاد به " (١) اهـ.

وجه استدلالهم من الحديث :

قالوا: "إن منع الزوج مما أبيض له تحريم للحلال الذي أباحه الله ؛ وذلك كمنعه من التسري والتزوج والسفر بامرأته ، فإن هذه الأمور مباحة الانتفاع فلا يحرمها اشتراط نفيها في العقد ، والعمل بموجب الاشتراط عند العقد يخالف هذا الحديث ، فإن الحديث صريح في أن الشرط الذي يحرم الحلال لا يلزم الوفاء به" (٢) .

ونوقش ذلك من وجهين :

الأول : أن قولهم : إن ذلك يحرم الحلال ، محل نظر ؛ فإنه لا يحرم حلالاً ، وإنما يثبت للمرأة خيار الفسخ إن لم يف الزوج بذلك الشرط (٣) .
الثاني : " أن معنى الحديث - والله أعلم - أن الشرط الذي يحرم حلالاً كان في أصله مباحاً لا يمكن تحريمه بحال من الأحوال ؛ نحو أن يشترط رجل على امرأته ألا تشرب اللبن وألا تأكل اللحم ، فإن تحريم مثل هذا لا يلزم بالشرط لأن تحريم المباحات مما نهى الله عنه في قوله : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (٤) " (٥) .

(١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ١٤٥/٥ .

(٢) الشروط في النكاح للدكتور صالح السدلان ص ٥٢ ، وانظر : المغني ٤٨٤/٩ .

(٣) المغني ٤٨٥/٩ .

(٤) سورة المائدة : ٨٧ .

(٥) ينظر : الشروط في النكاح ص ٥٣ .

الدليل الثالث :

أن هذه الشروط ليست من مصلحة العقد ولا مقتضاه ، ولم تبين على التغليب والسراية فكانت فاسدة ، كما لو اشترطت ألا تسلم نفسها ^(١).

ونوقش : بعدم التسليم بأن هذه الشروط ليست من مصلحة العقد ، بل هي من مصلحة العقد ؛ لأن هذه الشروط من مصلحة المرأة وما كان من مصلحة العاقد كان من مصلحة عقده ؛ كاشتراط الرهن والضمين في البيع ^(٢).

أدلة القول الثاني :

الدليل الأول :

قول الله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ ^(٣) ، ونحوها من الآيات التي تدل على الأمر بالوفاء بالعقود والعهود .

الدليل الثاني :

عن عقبة بن عامر -رضي الله عنه- قال : قال رسول الله ﷺ : " أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج " متفق عليه ^(٤).

الدليل الثالث :

عن عبد الرحمن بن غنم قال : " شهدت عمر - رضي الله عنه - سئل عنه ^(٥) فقال : لها دارها ، قال له الرجل : يا أمير المؤمنين إذا يطلقنا ؟ قال : إن

(١) المغني ٤٨٤/٩

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة المائدة : ١ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الشروط ، باب : الشروط في المهر عند عقدة النكاح ٣/

١٧٥ ، ومسلم في صحيحه : كتاب النكاح ، باب : الوفاء بالشروط في النكاح (ح ١٤١٨) ٢/

١٠٣٥-١٠٣٦ .

(٥) أي سئل عن إذا شرط الزوج للزوجة أن لا يخرجها من دارها .

مقاطع الحقوق عند الشروط " (١).

قال الألباني - رحمه الله - في الإرواء بعدما ذكر طريقه: " وإسنادهم صحيح على شرط الشيخين " (٢) اهـ.

وقال أيضاً: " سكت عليه الحافظ في الفتح " (٣) اهـ .

ولكنه قد ثبت عن عمر - رضي الله عنه - خلافه ، كما أخرج ذلك البيهقي، عن سعيد بن عبيد بن السياق أن رجلاً تزوج امرأة على عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وشرط لها أن لا يخرجها ، فوضع عنه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الشرط ، وقال : المرأة مع زوجها " (٤).

قال الألباني - رحمه الله - : " أخرجه البيهقي ، وإسناده صحيح وجوده الحافظ في الفتح " اهـ (٥).

الدليل الرابع :

أن هذه الشروط لأحد العاقدین فيه منفعة ومقصود لا يمنع المقصود من النكاح، فكان لازماً كما لو شرطت عليه زيادة في المهر أو غير نقد البلد (٦).

الدليل الخامس :

أن كل شرط اتفق عليه المتعاقدان وتراضيا عليه وليس فيه مخالفة لنص شرعي فلا مانع من الوفاء به (٧).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٩٩/٤ ، والبيهقي في السنن الكبرى "واللفظ له" ٢٤٩/٧ ، وعلقه البخاري في صحيحه : كتاب الشروط ، باب : الشروط في المهر عند عقدة النكاح ١٧٥/٣ .

(٢) إرواء الغليل ٣٠٤/٦ .

(٣) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ، الموضع السابق .

(٤) إرواء الغليل ٣٠٤/٦ ، وانظر : فتح الباري لابن حجر ١٢٦/٩ .

(٥) المغني ٤٨٥/٩ .

(٦) الشروط في النكاح ص ٥١ .

الدليل السادس :

أن الأصل في العادات والمعاملات الإباحة والعفو ، فلا يحظر منها إلا ما حرمه الله ، والشروط من المعاملات ، فالأصل فيها - إذن - الإباحة والجواز . ولو كان الأصل في الشروط والعهود التحريم ، لما وردت نصوص الكتاب والسنة تأمر بالوفاء بها مطلقة مجردة من القيد ، وتحدد ناقضها بالوعيد الشديد ^(١) .

الترجيح :

بعد دراسة المسألة وعرض أدلتها وما ورد عليها من مناقشة ، فيني أرى - والله أعلم بالصواب - ترجيح القول الثاني ، وهو أن هذه الشروط يلزم الوفاء بها ، فعلى هذا إذا اشترطت الزوجة على زوجها في عقد النكاح الخروج للعمل أو الاستمرار في عملها ، فإنه يلزم الزوج الوفاء بهذا الشرط لها ، وإذا لم يف به وطالبت الزوجة ولم ترض بذلك فإن لها الفسخ ، وكذلك إذا شرط الزوج على زوجته في العقد عدم عملها أو عدم الاستمرار فيه فيلزمها الوفاء بهذا الشرط ، وإذا لم تلتزم بذلك كانت عاصية لزوجها وخارجة بغير إذنه ، تسقط نفقتها - كما تقدم تفصيل ذلك .

وترجيحي لهذا القول للأسباب التالية :

الأول : تبين لي من خلال أدلة الفريقين قوة أدلة القول الثاني ، وقد وضحت ذلك عند عرض الأدلة ومناقشتها ، فلا معنى لإعادتها هنا .
الثاني : قول ابن قدامة - رحمه الله - : " إنه قول من سمينا من الصحابة ولا نعلم لهم مخالفاً في عصرهم فكان إجماعاً " اهـ ^(٢) .

(١) انظر : أفضية النكاح ص ١٠٤، ١٠٣ .

(٢) المغني ٤٨٥/٩ .

وإن كنا قد بينا أنه اختلفت الروايات عن "عمر بن الخطاب" في الأخذ باشتراط الزوجة على زوجها ألا يخرجها من دارها، لكن الأخذ بما ذهب إليه الصحابة مما ترتاح إليه النفوس أولى.

الثالث : أن الكتاب والسنة قد دلا على الوفاء بالعقود والعهود وذم الغدر والنكث ، إذا لم يكن المشروط مخالفاً لكتاب الله وشرطه ، فإذا كان المشروط مخالفاً لكتاب الله وشرطه كان الشرط باطلاً ، وهذا معنى قوله ﷺ : " من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق وشرطه أوثق " (١).

الرابع : " أن اعتبار الشرط في الإسلام من محاسنه الظاهرة ، فالعاقد قد يضطر إلى ذكر شروط يكون من شأنها حفظ حقه، ولولاها لم يقدم على هذا العقد، ولكن لما وجد سبيلاً لحفظ حقوقه أقدم على هذا العقد ، فلو قلنا بعدم اعتبار الشروط غير المنصوص عليها، أضعنا كثيراً من حقوق المتعاقدين، وضيقنا واسعاً كان قد رخص الله لهما فيه ، والإسلام يحافظ على مصالح العباد عامة، فلا ينبغي القول بعدم اعتبار الشرط ، وقواعد الشريعة الإسلامية العامة تنافي هذا وتوضح أن كل ما فيه توسيع على المسلمين وحفظ لحقوقهم من غير معارضة لأصل آخر فلا مانع من القول به " (٢).

الخامس : " لو سلمنا أن الشروط التي لا يقتضيها العقد غير لازمة، لامتنع كثير من النساء عن الزواج ؛ لعلمهن أنهن لا يتمكن من اشتراط ما فيه مصلحة عائدة لهن ، وهذا فيه ضرر كبير " (٣).

(١) تقدم تخرجه، وانظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٤٧/٢٩ .

(٢) انظر : الشروط في النكاح ص ٢٥ .

(٣) المصدر السابق .

راتب الزوجة في هذه الحالة ؟

بيننا خلاف الفقهاء في هذه الحالة ، وتبين لنا الراجح فيها ، أما راتب الزوجة فله صورتان :

الصورة الأولى : إذا كان الشرط للزوجة على زوجها ، فقد تبين لنا في الحالات السابقة أن راتبها ملك لها يحرم الأخذ منه إلا بإذنها .

والصورة الثانية : إذا كان الشرط للزوج على زوجته ، فإننا قلنا : إنه يحرم عليها الخروج ، ولو خرجت بغير إذنه فإنها عاصية له وناشرة ، وهي آثمة وتسقط حينئذ نفقتها ؛ لأننا بينا في الحالة " الثالثة " أن الأثر المترتب على خروج الزوجة بلا إذن زوجها ، أن تسقط نفقتها وتعد ناشراً ، أما راتبها فهو ملك لها ، يحرم الأخذ منه إلا برضاها .

وقفه وتنبيه :

وأنبه هنا إلى أنه ينبغي على الزوجين ؛ أن يراعي كل منهما حقوق الآخر ومصالحه ، ولا يطغى جانب على حساب جانب آخر ، ولا ينظر أحدهما إلى مصالحه بمعزل عن مصالح الطرف الآخر ، فإن الحياة الزوجية مبنية على المودة والسكن النفسي لكلا الزوجين ، ولا يتحقق ذلك إلا بالتفاهم القائم على الاحترام المتبادل ومراعاة حق كل منهما على الآخر ، ولذا حتى لو كان بينهما شروط في العقد أجازها الشارع وألزم بها أحد الزوجين ، أترى أن هذا البيت وما فيه من أسرة ستتحقق لهم السعادة ؟ إن النفوس البشرية لا ترتاح لأي شيء يفرض عليها أو تلزم به ، وهي لا ترتاح إليه ، وخاصة بين الزوجين في بيت الزوجية الذي هو السكن والمودة والراحة .

لهذا ، إذا وجدت الشروط - من هذا النوع - فينبغي أن تكون المطالبة بها

من مشترطها مبنية على مراعاة المصالح المشتركة بين الزوجين ؛ مصلحة الزوج والزوجة والأبناء ، فإذا كان الشرط للزوجة على زوجها ، فإنها يجب ألاّ تتمسك بذلك وتجعل همها الأول الخروج للعمل دون النظر إلى مصالح زوجها وتربية أبنائها ، فإن طاعة زوجها ورعاية حقوقه وتربية الأبناء هو أهم القواعد الأساسية للأسرة ، فإذا اختل ميزان ذلك اختلت الأسرة وربما ندمت الزوجة على تصرفها في وقت لا ينفع معه الندم ، وإن كان الشرط للزوج على زوجته فإنه -أيضاً- يجب أن يراعي مصالحه ومصالح زوجته ، فلا يكون همه الأول هو منع زوجته من الخروج ، فإذا رأى أنه ليس هناك ضررٌ عليه أو على أولاده من خروجها للعمل ، فينبغي له أن يأذن لها ، خاصة إذا كان هناك مصلحة من خروجها كالدعوة إلى الله أو لتدريس لبنات جنسها ، ونحو ذلك .

وعموماً ينبغي للزوجة تطبيق القاعدة الشرعية المهمة " درء المفاسد مقدم على جلب المصالح " ، فربما تمسك أحد الزوجين بشرطه وبرأيه ومطالبته بتطبيقه والطرف الآخر يرى لا ضرورة لذلك ولا حاجة ، فيدب الخلاف بين الزوجين ، وربما وصل إلى ما لا تحمد عقباه وهو الطلاق .

سؤال يحتاج إلى إجابة :

إذا أخلّت المرأة بأحد الشروط التي يجب عليها أن تراعيها عند خروجها للعمل ، فهل يجوز لزوجها أن يمنعها من الخروج على الرغم من أنها قد اشترطت خروجها في العقد ، وقلنا : إن الراجح الوفاء لها بهذا الشرط ؟
لقد بينت في المبحث الثالث شروط خروج المرأة إلى العمل في الإسلام ، فإذا أخلت بشيء من تلك الشروط ؛ بأن خرجت متبرجة ، أو إلى عمل فيه اختلاط ونحو ذلك ، فإنه ربما يشكل ذلك على البعض من جهة أن الزوجة قد

اشتُرطت على زوجها خروجها للعمل أو استمرارها فيه .

أرى - والله أعلم - أنه يجب على الزوج أن يناصحها ويرشدها إلى الطريقة الصحيحة ؛ بأن لا تخرج إلاّ بطريقة شرعية أو إلى عمل شرعي خالٍ من المحرمات ، فإن أبت فللزواج حينئذٍ منعها ، ومنعها من الخروج في هذه الحالة ليس عدم التزام لها بشرطها الذي اشترطته على الزوج ؛ فإن الزوج لم يمنعها من الخروج حقيقة ، بل التزم بالوفاء بشرطها ، ولكنه منعها من الخروج لما أخلّت بأحد واجباتها الشرعية المتعلقة بالخروج ، وللزوج أن يمنعها إن أخلت بذلك ؛ لأنّ القوامة للرجال على النساء ، كما قال الله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ ^(١) .

ولقوله ﷺ : " كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته ، فالرجل راعٍ في بيته وهو مسؤول عن رعيته ... " ^(٢) .

(١) سورة النساء ، آية : ٣٤ .

(٢) مستفق عليه . أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع متعددة منها : كتاب الجمعة ، باب الجمعة في القرى والمدن ١/٢١٥ ، ومسلم في صحيحه : كتاب الإجارة ، باب : فضيلة الإمام العادل (ح ١٨٣٩) ٢/١٤٥٩ .

الختامة :

أحمد الله وأشكره على أن يسّر لي الجهد والوقت حتى انتهيت من هذا البحث، وأسأله - تعالى - أن يكون خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يتقبله في الأعمال الصالحة ، ولما كان لكل بحث نتيجة وثمره ، فإنه من المناسب أن أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها :

- ١ - أن الإسلام رفع شأن المرأة ووضعها في المكان اللائق بما وقدرها وأوجد لها العزة والكرامة التي افتقدتها في الجاهلية وفي النظم غير الإسلامية.
- ٢ - أن المرأة الغربية - اليوم - وغيرها ممن يحذوا حذوها ويأخذ بمنهجها تنادي بالرجوع إلى ما كانت عليه قبل خروجها وابتذالها ، بعدما جربت الحرية المزعومة ، ووجدت نفسها بلا كرامة ولا عطف ولا حنان ، وإنما وسيلة إغراء وقضاء وطر ، وألعوبة بيد العابثين .
- ٣ - أن الأصل في وظيفة المرأة أن تكون في البيت ، وإذا خرجت للعمل فإنه وفق الضوابط الشرعية التي تحفظ للمرأة كرامتها وتصون عفافها .
- ٤ - أن الشروط التي قررتها الشريعة الإسلامية لخروج المرأة ليست قيوداً تعسفية للحد من حريتها وانطلاقها - كما يزعم دعاة الحرية - وإنما من أجل أن تحفظ للمرأة كرامتها وعزتها وإنسانيتها ، وتوازن بين ضرورة الخروج للعمل والحقوق الزوجية وواجباتها في البيت .
- ٥ - أن المرأة - سواء أكانت متزوجة أم لا - لها حق التملك والتصرف فيما تملك إذا كانت بالغة رشيدة .

٦ - أن الراجح من قولي العلماء ؛ أن الزوجة تتصرف في مالها بدون إذن زوجها، وراتب الزوجة جزء من مالها الذي تملكه فلها أن تتصرف فيه بما

شاءت ما دام هذا التصرف داخل دائرة الحلال ، لأن ذلك هو الذي يتوافق مع تكريم الإسلام للمرأة ، ولأن ذمة المرأة المالية مستقلة عن ذمة الرجل - الزوج أو غيره - في الإسلام ، وهذا من مفاخر الشريعة الإسلامية التي أعطت المرأة أهلية كاملة في التملك والتصرف .

٧ - أن كل الصور والحالات التي يتم التراضي فيها بين الزوجين ؛ سواء فيما يتعلق بالخروج للعمل أو راتب الزوجة أو النفقة يتعامل معها الإسلام بالتيسير والسماحة ، فيجوز شرعاً أن يتنازل كل واحد من الزوجين للآخر عن حقه أو بعضه .

٨ - أن كل شرط ينافي مقتضى العقد فإنه يبطل ويصح العقد ، فلو خرجت المرأة للعمل واشترط الزوج على زوجته أن تقوم بالنفقة على نفسها ، أو على أولادهما أو على نفسها وأولادهما ، أو النفقة على زوجها ، أو تعطيه من راتبها ، ولم توافق الزوجة على ذلك ، فإن كل هذه الشروط تبطل والعقد صحيح .

٩ - أن الزوجة إذا خرجت للعمل بدون إذن زوجها ، فإنها عاصية لزوجها ومقترفة محرم ، آثمة في فعلها هذا ، وتسقط نفقتها ، فلا تجب على زوجها باتفاق الأئمة الأربعة .

١٠ - أن اشتراط عدم خروج المرأة للعمل أو خروجها للعمل في عقد النكاح يدخل تحت الشروط التي لا يقتضيها العقد .

١١ - الراجح عندي أنه : إذا اشترطت الزوجة على زوجها في عقد النكاح الخروج للعمل أو الاستمرار فيه ، فإنه يلزم الزوج الوفاء به ، وإذا لم يف به وطالبته الزوجة ولم ترض بذلك فإن لها الفسخ . وكذلك إذا شرط

الزوج على زوجته في العقد عدم عملها أو عدم الاستمرار فيه ، فيلزمها الوفاء بهذا الشرط ، وإذا لم تلتزم بذلك كانت عاصية لزوجها وخارجة بغير إذنه ، تسقط نفقتها - كما تقدم .

١٢ - ينبغي على الزوجين ، أن يراعي كل منهما حقوق الآخر ومصالحه ، ولا يطغى جانب على حساب جانب آخر ، ولا ينظر أحدهما إلى مصالحه بمعزل عن مصالح الطرف الآخر ، فإن الحياة الزوجية مبنية على المودة والألفة والسكن النفسي لكلا الزوجين ، ولا يتحقق ذلك إلا بالتفاهم القائم على الاحترام المتبادل ، ومراعاة حق كل منهما على الآخر .

فهرس المصادر والمراجع :

- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان . ترتيب علاء الدين بن علي الفارسي :
تقديم كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ.
- الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية . الدكتور / زكريا البري : مكتبة
المعارف - الإسكندرية ، مصر .
- أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية . الدكتور / أحمد فراج حسين : مؤسسة
الثقافة الجامعية - الإسكندرية .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل . محمد ناصر الدين الألباني: المكتب
الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .
- أقضية النكاح . مصطفى عيد الصياصنة : دار المعراج الدولية - الرياض ، بيروت
القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .
- الإقناع . شرف الدين موسى الحجاوي : تصحيح وتعليق : عبد اللطيف محمد
السبكي ، دار المعرفة - بيروت .
- الأم . محمد بن إدريس الشافعي : دار المعرفة - بيروت ، لبنان ، توزيع مكتبة
المعارف - الرياض .
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف . علاء الدين علي بن سليمان المرداوي:
دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . لعلاء الدين أبي بكر الكاساني : دار الكتاب
العربي - بيروت .
- البناية في شرح الهداية . لأبي محمد محمود بن أحمد العيني : دار الفكر - بيروت،
الطبعة الثانية ١٤١١هـ.

- تحفة الفقهاء . علاء الدين السمرقندي : دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ،
الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- تقريب التهذيب . الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني : دار الرشيد -
سوريا ، حلب .
- جواهر الإكليل شرح مختصر خليل . الشيخ صالح عبدالسميع الأبى الأزهرى :
دار الفكر .
- حاشية القليوبي وعميرة على منهاج الطالبين . لشهاب الدين أحمد القليوبي ،
وشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميره : دار الفكر - بيروت .
- حقوق الإنسان في الإسلام . الدكتور / علي عبد الواحد وافي : دار فحضة مصر
النجالة ، القاهرة - مصر ، الطبعة الخامسة ١٣٩٨هـ .
- الحقوق الزوجية في الإسلام . الحميدي بن صالح الحميدي : دار الرشيد -
الرياض ، السعودية .
- حقوق المرأة في الإسلام . الدكتور / محمد بن عبد الله عرفة : مطبعة المدني ،
القاهرة - مصر ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ .
- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء . سيف الدين محمد بن أحمد الشاشي
القفال: تحقيق د. ياسين أحمد درادكة ، مكتبة الرسالة الحديثة عمان - الأردن ،
الطبعة الأولى ١٩٨٨م .
- رد المختار على الدر المختار ، المسمى "بمحاشية ابن عابدين" . محمد أمين الشهير
بابن عابدين : دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ .
- الزواج والطلاق في الإسلام . الدكتور / بدران أبو العينين بدران : مؤسسة
شباب الجامعة ، الإسكندرية - مصر .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها . محمد ناصر الدين

الألباني: الدار السلفية - الكويت ، المكتبة الإسلامية - الأردن ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ .

- سنن الترمذي . محمد بن عيسى الترمذي : دار الدعوة .
- سنن أبي داود . الحافظ أبو داود بن سليمان بن الأشعث السجستاني : دار الدعوة .

- السنن الكبرى . الحافظ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي : وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني ، دار المعرفة - بيروت .

- سنن ابن ماجه . الحافظ محمد بن يزيد القزويني : دار الدعوة .
- سنن النسائي "المجتبى" . لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي: طبع دار الدعوة .

- شرح الزرقاني على مختصر خليل . عبد الباقي الزرقاني : دار الفكر - بيروت .
- الشروط في النكاح . الدكتور / صالح بن غانم السدلان : دار معاذ - الرياض ، السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ .

- صحيح البخاري . الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري : دار الدعوة .
- صحيح سنن أبي داود باختصار السند . صحح أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

- صحيح سنن ابن ماجه باختصار السند . محمد ناصر الدين الألباني : الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ .

- صحيح مسلم . الإمام الحافظ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري : دار الدعوة .

- صحيح مسلم بشرح النووي . محيي الدين بن شرف النووي : المطبعة المصرية ، الأزهر - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ .
- العدة شرح العمدة . بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي : مؤسسة قرطبة ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .
- عمل المرأة وموقف الإسلام منه . عبد الرب نواب الدين : دار الوفاء - المنصورة مصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري . الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني : محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب ، دار الريان - القاهرة ، الطبعة الأولى .
- الفقه الإسلامي وأدلته . الدكتور / وهبة الزحيلي : دار الفكر - دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .
- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية . محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي : الطبعة الأولى ، عالم الفكر - القاهرة .
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار . الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة : تحقيق مختار الندوي ، الدار السلفية .
- كشف القناع عن متن الإقناع . منصور بن يونس البهوتي : عالم الكتب - بيروت .
- اللباب في شرح الكتاب . عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي : دار الكتاب العربي - بيروت .
- ماذا عن المرأة ؟ . الدكتور / نور الدين عتر : دار الفكر - دمشق ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ .
- مجلة البحوث الإسلامية ، إدارة البحوث العلمية والإفتاء : المملكة العربية السعودية - الرياض ، العدد السابع عشر .

- المجموع شرح المذهب . محيي الدين بن شرف النووي : دار الفكر .
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية . جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم : الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين .
- محاضرات في عقد الزواج وآثاره . محمد أبو زهرة : دار الفكر العربي - القاهرة ، مصر .
- مختصر اختلاف العلماء . الأصل لأبي جعفر الطحاوي : اختصار أحمد بن علي الجصاص الرازي ، دراسة وتحقيق د. عبد الله نذير أحمد ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ .
- المرأة بين الفقه والقانون . الدكتور / مصطفى السباعي : المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق ، الطبعة السادسة ١٤٠٤هـ .
- المستدرك على الصحيحين . للحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري : وبذيله : التلخيص للحافظ الذهبي ، دار المعرفة - بيروت .
- المسند . للإمام الحافظ أحمد بن حنبل الشيباني : دار الدعوة .
- مشكلات المرأة المسلمة المعاصرة وحلها في ضوء الكتاب والسنة . الدكتورة / مكية مرزا : دار المجتمع ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه . أحمد بن بكر البوصيري : تحقيق موسى محمد علي ، والدكتور / عزت علي عطية ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة - مصر .
- المغني . لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة : تحقيق د. عبد الله التركي ، د. عبد الفتاح الحلو ، دار هجر - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج . محمد الشريبي الخطيب : الناشر مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر .

- مفاتيح الفقه الحنبلي . الدكتور / سالم بن علي الثقفي : الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل . محمد بن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب: دار الفكر ، الطبعة الثانية .
- الموطأ . للإمام الحافظ مالك بن أنس : دار الدعوة .
- الهداية . لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني : تحقيق إسماعيل الأنصاري وصالح العمري ، مطابع القصيم ، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.